قياس فاعلية الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية

"دراسة ميدانية"

د. الفاتح بشير ادريس البشير
أستاذ مساعد– كلية إدارة الأعمال– جامعة الطائف– المملكة العربية السعودية

قياس فاعلية الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية

"دراسة ميدانية"

د. الفاتح بشير ادريس البشير– أستاذ مساعد– كلية إدارة الأعمال– جامعة الطائف– المملكة العربية السعودية

المستخلص

عمدت هذه الدراسة إلى تحليل ودراسة فاعلية الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في تعزيز فاعلية أداء الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية، وهدفت الدراسة إلى الإجابة عن السؤال التالي: هل يعزز الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية أداء الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية، من خلال استخدام المنهج التحليلي الوصفي لتجميع بيانات الدراسة والتحقق من فرضياتها، وتم توزيع الاستبانة علي الفئات المستهدفة والتي تتمثل في مجتمع المراجعين من مدراء للمراجعة ومساعدين للمراجعين ومراجعين.

وتوصل الباحث من خلال نتائج البحث الميداني إلى عدة توصيات من أهمها يوجد اهتمام لدى المصارف السودانية لتفعيل الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية، يوجد ارتباط طردي قوي بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وفاعلية أداء الرقابة الداخلية بأبعادها المختلفة ، كما خرجت الدراسة بعدد من النتائج من أبرزها الاهتمام بتقييم المراجعة الداخلية وتحسين جودة معلومات التقارير المالية وزيادة الفاعلية بين مجلس الإدارة والمراجعين بالمصارف السودانية.

الكلمات المفتاحية :الحوكمة، المراجعة الداخلية، الرقابة الداخلية، المصارف السودانية.

١/- الإطار المنهجي للبحث

١/١ مقدمة ومشكلة الدراسة:

أشارت بعض الدراسات إلى أن المراجعة الداخلية والتي تعتبر جزء أصيل في الحوكمة يجب أن يتوفر لها قدر كافي من الاستقلالية يتيح لها أداء عملها بحيادية لكي تستطيع تحقيق هدفها المتمثل في تقويم كفاءة وفاعلية الأداء المالي، وأن الافتقار إلى نظام رقابة داخلية كفء وفعال بالمصارف يؤدي إلى وجود الثغرات التي تساعد على حدوث الأخطاء والاختلاسات. (أحمد، ٢٠١٨م).

تواجه القطاع المصرفي السوداني بعض المخاطر والتي ذكر منها مخاطر التشغيل، والتي تنبثق من انهيار نظام الرقابة الداخلية الأمر الذي يؤدي إلى العديد من المشاكل منها النقص في صافي دخل البنك أو إلى تدفقه النقدي مقارنة بما هو متوقع أو مستهدف، وهناك مجهودات مبذولة في سبيل تعزيز نظام الرقابة الداخلية، ومنها ما تم اصداره من منشورات وتعاميم تدلف إلى دعم وزيادة تنظيم هذا النظام. (الطيب، ٢٠١٤م).

تأتي مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي: هل يعزز الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية أداء الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية، ومن خلال السؤال الرئيسي تتفرع عدة اسئلة لتعبر عن مشكلة الدراسة وهذه الاسئلة كالآتي:

- هل هناك علاقة بين فاعلية الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و أداء الرقابة المحاسبية كأحد الأبعاد الأساسية للرقابة الداخلية بالمصارف السودانية؟
- هل هناك علاقة بين فاعلية الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و أداء الرقابة الإدارية كأحد الأبعاد الأساسية للرقابة الداخلية بالمصارف السودانية؟
- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و أداء الضبط الداخلي كأحد الابعاد الأساسية للرقابة الداخلية بالمصارف السودانية؟

١/٢ فرضيات الدراسة: الفرضية الأساسية للبحث هي أن الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية يعزز أداء الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية، وسيتم اختبار ذلك من خلال الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الأولى:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و أداء الرقابة المحاسبية كأحد الأبعاد الأساسية للرقابة الداخلية بالمصارف السودانية.

- **الفرضـية الثانيـة:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و أداء الرقابة الإدارية كأحد الابعاد الأساسية للرقابة الداخلية بالمصارف السودانية.
- **الفرضية الثالثة**: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين فاعلية الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و أداء الضبط الداخلي كأحد الابعاد الأساسية للرقابة الداخلية بالمصارف السودانية.

١/٣ أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الآتي :

- الأهمية العلمية للدراسة:

اكتسبت هذه الدراسة أهميتها العلمية من خلال ندرة البحوث العلمية التي تطرقت لقياس فاعلية الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الرقابة الداخلية المرتبطة بقطاع المصارف في جمهورية السودان، وأيضاً تسهم هذه الدراسة في توفير دليل عملي عن مستوى الدور الحوكمي في تفعيل دور الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي ببيئة الأعمال السودانية.

- الأهمية العملية للدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العملية من خلال أهمية العمل المصرفي وحوجته المتعاظمة لنظام رقابي يمكنه من تأدية وظائفه ومهامه، وتأتي أهميتها في اطار ما يقدمه الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية لنظام الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية.

١/٤ أهـداف الدراسـة: تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى قياس فاعلية الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية في الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية، ويتحقق هذا الهدف من خلال الاهداف الفرعية التالية:

- التعرف على دور المراجعة الداخلية في الحوكمة
- التعرف على نظام الرقابة الداخلية، مقوماتها، أهدافها، أنواعها، متطلبات فعاليتها، اوجه القصور فيها، وبعض الجهود المبذولة لسد اوجه القصور فيها بالقطاع المصرفي السوداني.

١/٥ نموذج الدراسة:

شكل رقم (١) العلاقة بين متغيرات الدراسة

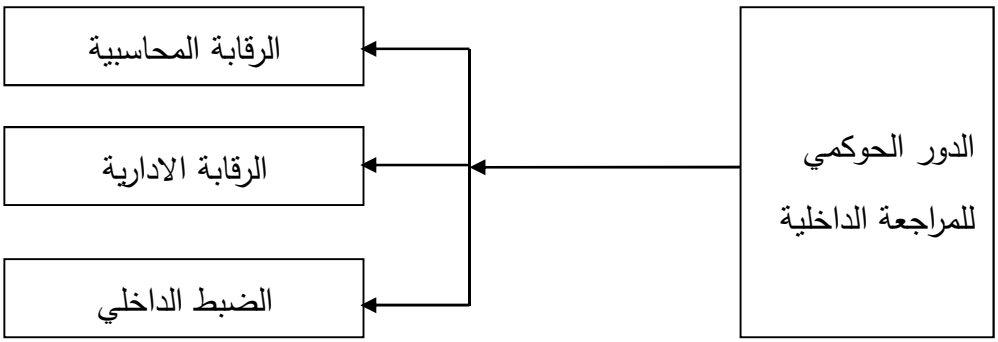

المصدر: إعداد الباحث، ٢٠٢٠م

٦/١ مصادر جمع البيانات:

تمثلت مصادر جمع البيانات فيما يلي:

١. المصادر الثانوية: تضمنت الكتب، الدوريات، الرسائل الجامعية، والإنترنت.

٢.المصادر الأولية: تضمنت بيانات استمارة الإستبانة التي جمعت من أفراد عينة البحث من العاملين بعينة من المصارف السودانية.

٧/١ حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة بالآتي:

١. الحدود المكانية: سوف تتم الدراسة على عينة من المصارف السودانية.

٢. الحدود الزمانية: ٢٠٢٠م

٣. الحدود البشرية: مدراء المراجعة الداخلية، المراجعين الداخليين، مساعدي المراجعين الداخليين.

٨/١ هيكلية الدراسة:

١/- الإطار المنهجي للبحث

٢/- الدراسات السابقة

٣/- الإطار النظري للبحث

٤/- الدراسة الميدانية

٥/- النتائج والتوصيات

٦/- المراجع

٢/- الدراسات السابقة

١/٢ دراسات متعلقة بالدور الحوكمي للمراجعة الداخلية:

هدفت دراسة (Hoitash et al., 2008) إلى تعديل مخاطر المراجعة من خلال دراسة تسعير عملية المراجعة ومشكلات الرقابة الداخلية والتي تم الكشف عنها في اطار متطلبات قانون ساربنز واوكسلي من خلال المادتين ٤٠٤ و ٣٠٢ ، وقد جمعت الدراسة بيانات أولية من عينة مكونة من عدد ٩٦٢ شركة للحصول على البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن اتعاب عملية المراجعة للشركات التي لديها مشكلات في الرقابة الداخلية تختلف وبحيث شدة المشكلة.

كما سعت دراسة (البشاري، ٢٠٠٨م) إلى محاولة لبيان دور معايير الحوكمة الرشيدة ضمن إطار الرقابة الداخلية والتي تشمل المراجعة الداخلية لتحسين فعّاليته المؤسسات العامة ومنع أو الحد من ظاهرة الفساد المالي في ضوء المعدلات المتزايدة في تقارير المراجعة الخارجية ولتقوية إجراءات المراجعة الداخلية بمؤسسات القطاع العام في السودان في هذا الخصوص، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي بإعطاء فكرة عن الاطار النظري والدراسات السابقة والمنهج الاستنباطي لوضع فروض الدراسة والمنهج التحليلي لدراسة الحالة التي تمثلت في حالة الفساد واستغلال المال العام في مؤسسات الدولة في السودان للفترة من (٢٠٠٤-٢٠٠٧م).

وتوصلت الدراسة إلى إن حوكمة الشركات هو الإطار الأوسع للرقابة بشقيها الخارجي والداخلي والتي تعمل على مكافحة الفساد المالي والإداري وسوء الإدارة وضمان تحقيق وزيادة القيمة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة على حد سواء.

وفي هذا السياق ناقشت دراسة (نسمان، ٢٠٠٩م) دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين، وتطرقت إلى دور المراجعة الداخلية وتطور الميثاق الأخلاقي وتطور المعايير المهنية للمراجعة الداخلية في ضوء المهام والمسئوليات المتعلقة بها، ومن اهم أهداف الدراسة التعرف على الأسس والقواعد اللازمة لإقامة نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية وفقًا لمتطلبات الحوكمة، وبيان الدور الذي تقوم به المعايير المهنية وعلاقتها بتطبيقات الحوكمة. وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي حيث تم جمع

البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصا لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده 60 مراجعًا داخليًا في المصارف في تحليل (SPSS) العاملة في فلسطين، وقام الباحث باستخدام برنامج التحليل الإحصائي البيانات، واختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن هناك تأثير كبير للميثاق الأخلاقي للمراجعة الداخلية على حوكمة المصارف، و أن تطور معايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل رئيسي في تحسين الحوكمة في المصارف لإنجاز العديد من الأهداف، ولضمان تنفيذ أعمال الحوكمة يجب أن يتواجد التنظيم الإداري والمهني المتكامل والذي يشتمل على وجود مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وإدارة المراجعة الداخلية ولجنة إدارة المخاطر إلى جانب وظيفة مراقبة الامتثال. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها ضرورة تعميق المفاهيم والمبادئ التي قضت بها المعايير الدولية للمراجعة الداخلية لدى كافة المراجعين الداخليين من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لمعايير المراجعة الداخلية، وضرورة بذل العناية الكاملة من قبل سلطة النقد الفلسطينية في مجال التزام المصارف بمبادئ وقواعد الحوكمة والتعليمات الصادرة عنها، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس دور وأهمية الحوكمة، والالتزام بقواعدها ومبادئها في المصارف العاملة بفلسطين.

وهدفت دراسة (Stewart & Subramaniam, 2010) إلى مراجعة الادبيات الحديثة في مجال المراجعة الداخلية للحسابات والموضوعية ومناقشة الفرص المستقبلية في مجال أبحاث المراجعة الداخلية، توصلت الدراسة إلى تلخيص مجموعة من المعارف المتعلقة بالمراجعة الداخلية من خلال ضمان استقلالية المراجعة الداخلية وموضوعيتها، وتحديد الثغرات في الإطار الفكري للمراجعة الداخلية باعتبار أن هناك حاجة للمزيد من البحث في هذا الخصوص.

وأيضاً أوضحت دراسة (أيوب،٢٠١٣م) دور حوكمة الشركات في تعزيز نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، حيث كان السؤال الرئيسي الذي يصيغ مشكلة الدراسة هو: ما مدى مساهمة الحوكمة في تعزيز نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على حوكمة الشركات من خلال التعرف على الجوانب المرتبطة بها من مبادئ وركائز وتجارب بعض الدول في مجال حوكمة الشركات، وتقديم رؤية حول نظام الرقابة الداخلية بالمؤسسة الاقتصادية من خلال عرض بعض معاييره وطرق تقييمه، ودعم الباحث هذه الدراسة من خلال استبانة تم توجيهها إلى كوادر متخصصة في التدقيق والمحاسبة وقد تم تقسيم الاستبانة إلى عدة محاور منها حوكمة الشركات، ونظام الرقابة الداخلية.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يذكر منها أن للحوكمة دور فعال في رفع كفاءة المؤسسة وتحسين المستوى الرقابي لديها، لذلك تم الاهتمام بها من قبل المؤسسة العمومية الاقتصادية. ومن توصيات الدراسة الاهتمام بمهنة المراجعة من خلال منح شهادات في الاختصاص للمراجعين، وإيصال مفهوم مصطلح حوكمة الشركات عن طريق عقد المؤتمرات المهنية والعلمية.

كما سعت دراسة (غالي، ٢٠١٣م) بصور أساسية إلى بيان الدور التأثيري للآليات الداخلية للحوكمة في تدعيم الثقة في التقارير المالية في بيئة الاعمال المصرية، تمثلت مشكلة الدراسة في الانهيارات المالية لعدد من الشركات منها شركة ENRON والتي كانت بسبب ثقة الجمهور (المستثمرين) في التقارير والقوائم المالية التي تقدم لهم وهي تظهر بصورة خاطئة تقدم ونجاح المؤسسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها ان الدور المرتقب لمعلومات المحاسبة المالية في ظل الحوكمة هو اعداد وتوفير قوائم مالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للشركة، هناك ارتباط وثيق بين تطبيق حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، وتساعد الحوكمة على حماية حقوق حملة الأسهم والمستثمرين والمساهمين. ومن توصيات الدراسة عقد ندوات ومؤتمرات حول موضوع حوكمة الشركات بمشاركة كل المهتمين بهذا الموضوع.

وأيضاً اختبرت دراسة (عبدالرحمن و علي، ٢٠١٤م) العلاقة بين الدور الحديث للمراجعة الداخلية والمتمثل في خدمات التأكيد الخدمات الاستشارية، دعم الحوكمة، الاستقلالية، وفاعلية إدارة المخاطر بالمصارف السودانية، وقد استخدم الباحثان استمارة الاستبانة لجمع البيانات الحقلية من المراجعين الداخليين وأعضاء ادارة المخاطر بالمصارف السودانية، كما تمثلت مشكلة الدراسة في ايقاف المخاطر التي تواجه المصارف السودانية عن طريق ادارة المخاطر من خلال الاعتماد على الدور الحديث للمراجعة الداخلية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها أن المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية يتمثل في خدمة التأكيد الموضوعي والخدمات الاستشارية ودعم الحوكمة، بالإضافة إلى استقلاليتها عن الادارة التنفيذية، وجود ارتباط قوي بين خدمات التأكيد للمراجعة بالمصرف، الخدمات الاستشارية التي تقدمها المراجعة الداخلية بالمصرف، دور المراجعة الداخلية في دعم حوكمة المصرف، استقلالية المراجعة الداخلية بالمصرف، وفاعلية إدارة المخاطر بالمصارف

السودانية، واتضح ذلك من خلال نتائج الدراسة الميدانية. وأوصت الدراسة بزيادة مستوى اهتمام المصارف السودانية بالأدوار الحديثة للمراجعة الداخلية لضمان زيادة فاعلية إدارة المخاطر بها.

وعمدت دراسة (عبدالنور، ٢٠١٥م) إلى ابراز دور المراجعة الداخلية كآلية رقابية داخلية على حوكمة الشركات في ظل الجهود الرامية إلى تطوير وتحسين تسيير الشركات محل الدراسة، وتمثلت مشكلة الدراسة من خلال السؤال الاتي: كيف يمكن أن نفعّل حوكمة الشركات باستخدام المراجعة الداخلية، وفي الجانب التطبيقي للدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على موظفي بعض الشركات في ولاية ورقلة لمعرفة آراء المبحوثين والحصول على بيانات الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن وظيفة المراجع الداخلي ليس لها علاقة مباشرة بمبادئ حوكمة الشركات، في حين وجود علاقة بينها وبين مبدأ مسئوليات مجلس الادارة من خلال التأكد من سريان القوانين ومدى موائمتها وتقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر مما يساعد في تطبيق مبادئ الحوكمة. ومن توصيات الدراسة أن يتم إعادة تنظيم وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات محل الدراسة بما يضمن استقلاليتها، موضوعيتها، وكفاءة فعالية عملياتها، وكذلك الزام الشركات الجزائرية على العمل بالقواعد الاساسية لحوكمة الشركات.

واهتمت دراسة (الحياري، ٢٠١٧م) بتقييم أثر تطبيق مبادئ وآليات حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي، وتمحورت مشكلة الدراسة في تقييم أثر تطبيق أنظمة حوكمة الشركات وآلياتها في تعزيز موثوقية هذه التقارير، وقد اعتمدت الدراسة عى المنهج الوصفي التحليلي وتم تصميم استمارة استبانة وتوزيعها على عينة الدراسة لتجميع البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات منها أن آليات الحوكمة الاربعة مجتمعة وكذلك كل آلية على انفراد لها أثر متفاوت ذو دلالة احصائية على تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي. ومن التوصيات تحفيز الشركات على انشاء لجان للحوكمة لمتابعة مدى التزام الشركة بتطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها في الواقع العملي وحث هذه الشركات على تشكيل دائرة متعلقة بإدارة المخاطر.

وتمحورت دراسة (عبدالعزيز و خليل، ٢٠١٧م) حول الدور الحوكمي للمراجع الخارجي على جودة التقارير المالية، ونبعت مشكلة الدراسة من مدى اهتمام مؤسسات المراجعة الخارجية بالدور الحوكمي للمراجع الخارجي في الواقع العملي للممارسة المهنية للمراجعة الخارجية

بالمصارف وأثره على جودة التقارير المالية، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة وتوزيع عدد (٧٠) منها على عينة من المبحوثين وذلك لتجميع بيانات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن الدور الحوكمي للمراجعة الخارجية يضمن ملائمة المعلومات المحاسبية التي تمكن من تقويم الأداء في الوقت المناسب، وأيضا يحد من سلطة الادارة بالمصرف، ويؤكد موثوقية المعلومات المحاسبية التي يتم تقديمها إلى الجمعية العمومية للمصرف. ومن توصيات الدراسة أن تتصف المعلومات المحاسبية التي يتم تقديمها بالملائمة.

كما فحصت دراسة (عوده ، ٢٠١٧م) تأثير كل من حوكمة وخصائص الشركات على الافصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وتمثلت مشكلة الدراسة من خلال السؤالين: ما مستوى الافصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟ وكذلك ما أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الافصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين ؟، وهدفت الدراسة إلى تحليل ابعاد ومستوى الافصاح الاختياري في التقارير السنوية، ودراسة أثر الحوكمة على الافصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي (اسلوب تحليل المحتوى) والمنهج الكمي عن طريق استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية لتحليل بيانات الدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من عدد (٤٨) شركة من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين والتي تم تداول اسهمها في الفترة بين ٢٠١٣-٢٠١٦م، والموزعة على خمسة قطاعات مختلفة وهي: (البنوك-التأمين-الاستثمار-الخدمات-الصناعة).

ومن أهم نتائج الدراسة أن المستوى الخاص بالإفصاح الاختياري في فلسطين تحت المتوسط، وكذلك وجود تأثير سلبي لمتغير الربحية فقط على المستوى الاختياري، ومن اهم التوصيات الوقوف على العوامل التي أدت إلى خسائر الشركات المالية المدرجة في بورصة فلسطين.

واهتمت دراسة (Prayogo & Agoes, 2017) بالعلاقة بين الوكيل والمدير في ادارة الشركات، حيث تؤدي هذه العلاقات إلى تضارب المصالح بين الطرفين، ففي بعض الأحيان يقوم المدير – مستغلاً عدم تماثل المعلومات بينه وبين الوكيل – بعمل انتهازي ويعمل على ادارة الأرباح لصالحه، ولذلك يأتي دور المراجع المستقل الذي يكون له القدرة على حماية المصالح المشتركة، من خلال مراقبة إدارة أموال الشركات، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور لائحة

المراجعة في حوكمة الشركات وجودة المراجعة على إدارة الأرباح، استخدمت الدراسة بيانات لعدد (٧٩) شركة تصنيع مسجلة في بورصة اندونيسيا للفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٥م كعينة للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة كبيرة بين المراجع المستقل وإدارة الأرباح، كذلك تؤثر جودة التدقيق وبشكل كبير على إدارة الأرباح، وخلصت الدراسة إلى أن التغييرات في جودة التدقيق لها تأثير كبير على تخفيف إدارة الأرباح في الشركات.

٢/٢ دراسات متعلقة بالرقابة الداخلية:

هدفت دراسة (صالح، ٢٠٠٩م) إلى بيان الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة في المصارف وذلك باستقصاء وجهة نظر المراجعين ومعرفة الوسائل المستخدمة في انظمة الرقابة الداخلية في المصارف، وتمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفر نظام رقابة داخلية سليم يؤدي إلى تقليل مخاطر المراجعة في القطاع المصرفي السوداني، وفي هذا الصدد اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة والمنهج الوصفي باستخدام العينة العشوائية للحصول على بيانات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها على المصارف أن تعمل على وجود نظام رقابة داخلية سليم وفعال من خلال الالتزام وتطبيق كل عناصر ومقومات النظام لضمان سلامة الموجودات والممتلكات وحفظها من الضياع والاختلاس.

كما سعت دراسة (عمارة، ٢٠٠٩م) إلى التعرف على طبيعة وماهية نظام الرقابة الداخلية في مصارف المشاركة، وهدفت إلى تحديد أهدافها ونطاقها ومقوماتها وعلاقتها بالمراجعة الخارجية.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها: أن نظام الرقابة الداخلية الفعال يساهم في تقديم التوصيات اللازمة لاتخاذ القرارات الإدارية في المصارف المشاركة في الجوانب المحاسبية والإدارية والشرعية والضبط الداخلي، اعتماد مصارف المشاركة على مبدأ المشاركة في الارباح، وسعي مصارف المشاركة إلى تحقيق مجموعة من الاهداف الاستثمارية والتنموية والاجتماعية.

وعمدت دراسة (بدوي،٢٠١١م) إلى بيان مستوي تأثير عناصر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة في المنظمات الأهلية في قطاع غزة، بالإضافة إلى التعرف علي مدى تطور بناء هياكل أنظمة الرقابة الداخلية في قطاع الأعمال

الأهلي، تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما هو أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة في المنظمات الاهلية في قطاع غزة؟، استخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي، وقام بتوزيع عدد ٩٩ استبانة على عينة الدراسة التي تتكون من ٩٩ منظمة أهلية في قطاع غزة تعمل في مجالات تنموية واجتماعية مختلفة.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود اهتمام متعاظم لدي المنظمات الأهلية بأنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO من أجل كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، وتعزيز مصداقية البيانات المالية، نظم الرقابة الداخلية المطبقة في المنظمات الاهلية تعمل على تحقيق أهداف الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة، أهمية تكامل عناصر الرقابة الداخلية الخمسة وفقاً لإطار COSO وضرورة تطبيقها مجتمعة من اجل تحقيق أهداف الرقابة الداخلية. ومن توصيات الدراسة تعزيز أنشطة الرقابة والتي تمثل عموداً أساسياُ لنظام الرقابة الداخلية، وضرورة مراعاة المؤهل العلمي لمن يشغل وظيفة محاسب أو مدقق داخلي في المنظمات الاهلية.

واكتسبت دراسة (غاشوش و لقيصر، ٢٠١١م) أهميتها من خلال الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية على مستوى المؤسسات نظراً لزيادة واتساع نطاق الانشطة والبرامج الاقتصادية التي تمارسها هذه المؤسسات، المشكلة الاساسية لهذه الدراسة تم صياغتها من خلال السؤال عن مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية على جودة المعلومات المحاسبية داخل المؤسسة الاقتصادية، وهدفت الدراسة إلى محاولة الالمام بالإطار النظري للرقابة الداخلية وإبراز تأثرها على جودة المعلومات المحاسبية، استخدم الباحث الاستبانة كأداة للتحقق من فرضيات الدراسة والتي من أهمها: كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعال أدى ذلك إلى توفير معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن الجودة في المعلومات المحاسبية ترتبط بفعالية ونجاح نظام الرقابة الداخلية، باعتبار أن وجود نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة يستدعي تقييمه بشكل واف ومفصل لمعرفة نقاط القوة والضعف وتقديم الاقتراحات اللازمة لتجاوز نقاط الضعف. ومن ابرز التوصيات قيام المسئولين بزيارات مفاجئة لمختلف الاقسام بالمؤسسات الامر الذي يولد لدى الموظفين شعور بوجود رقابة على أعمالهم.

وأيضاً تناولت دراسة (عياش، ٢٠١٤م) دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي، هدفت الدراسة إلى تقويم عناصر الرقابة الداخلية في شركات الاتصالات اليمنية وبيان مدى وجود علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الأداء المالي، ذكرت الدراسة بعض التساؤلات لطرح مشكلتها وهي: هل تتمتع شركات الاتصالات اليمنية بالعناصر الكافية والملائمة

لوجود هيكل رقابة داخلية جيدة؟ ما مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية في كفاءة الاداء المالي للشركة ؟، واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات وقد تم توزيعها على عينة الدراسة بشركات الاتصالات اليمنية.

وتوصلت الدراسة إلى أن شركات الاتصالات اليمنية تتمتع بهياكل رقابة داخلية جيدة ومقبولة، وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة، وفاعلية الأداء المالي. ومن توصيات الدراسة المواصلة في عمليات التحديث والتطوير لهيكل الرقابة الداخلية في شركات الاتصالات اليمنية، ضرورة الالتزام بالسياسات والإجراءات التنظيمية في شركات الاتصالات اليمنية.

وفحصت دراسة (الأمين، ٢٠١٦م) دور الرقابة الداخلية في ضبط العمليات النقدية بالمصارف السودانية، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في أنه في حالة عدم وجود نظام فعال للرقابة الداخلية يؤدي ذلك إلى الوقوع في الأخطاء المقصودة وغير المقصودة، وهدفت الدراسة إلى وضع الحلول الملائمة للمشاكل التي تحول دون تطبيق نظام جيّد للرقابة الداخلية على العمليات النقدية، وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، الاستنباطي، الاستقرائي، والمنهج الوصفي.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ارتباط العمليات النقدية بالمصارف السودانية بنظام رقابة فعّال ومرن، ومن أهم التوصيات أن تهتم إدارة المصرف بمخرجات نظام الرقابة الداخلية للعمليات النقدية.

وبينت دراسة (السامرائي، ٢٠١٦م) أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة والتي شملت المدراء الماليين، المحاسبين، أعضاء لجنة التدقيق الداخلي، ورؤساء لجان التدقيق العاملين في شركات صناعة الأدوية المدرجة في بورصة عمان، تمثلت مشكلة الدراسة باثارة السؤال الرئيسي الاتي: ما أثر نظام الرقابة الداخلية بأبعاده المختلفة على جودة التقارير المالية بأبعاده المختلفة في شركات صناعة الادوية المدرجة في بورصة عمان؟.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للبيئة الرقابية والمعلومات والاتصالات على جودة التقارير المالية كونها تلعب دورًا هامًا في تحقيق الجودة في محتوي التقارير المالية .

واختبرت دراسة (علي و طه، ٢٠١٦م) مستوى قدرة اليات المراجعة في تفعيل هيكل الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية، هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى فاعلية اليات المراجعة في تحقيق الاهداف المنشودة منها بالمصارف السودانية، محاولة اقتراح والكشف عن المساهمات النوعية لهيكل الرقابة الداخلية بقطاع المصارف بالسودان، وإبراز الدور الاستراتيجي لآليات المراجعة كنشاط مضيف للقيمة في تفعيل الهياكل الرقابية بالمصارف السودانية، تتلخص مشكلة الدراسة في محاولة الاجابة على التساؤل الرئيسي: ما مستوى قدرة آليات المراجعة في تفعيل أنظمة الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية ؟، ولاختبار فرضيات الدراسة تم استطلاع اراء عينة من العاملين بالمصارف السودانية باستخدام استبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أن آليات المراجعة وبما فيها المراجعة الداخلية لها تأثير جوهري في فاعلية الرقابة الداخلية والارتقاء بها، اهتمام المصارف السودانية بالمخاطر المصرفية واستخدام أساليب مناسبة لتخفيف آثارها، ووضع سياسات واضحة تجاه التعامل معها. ومن أهم التوصيات لهذه الدراسة التطوير المستمر لأقسام الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية لضمان فاعلية تحقيق الاهداف المنشودة منها.

وسعت دراسة (Agbenyo et al., 2018) إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية الحكومية وأثرها على جودة التقارير المالية في غانا، وتم تطبيق الدراسة على هيئة ايرادات دولة غانا، ركزت الدراسة على طبيعة ونوعية التقارير المالية وتأثير أنظمة الرقابة الداخلية الحكومية عليها، استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة للحصول على البيانات وتم توزيعها على المبحوثين.

وتوصلت الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية تلعب دوراً حيوياً ولها تأثير ايجابي على جودة التقارير المالية في دولة غانا، ومن توصيات الدراسة أن تتأكد الحكومة من أن نظام الرقابة الداخلية يتم مراقبته وتقييمه بشكل دوري.

وتمحورت دراسة (ادريس، ٢٠١٨م) حول ابراز دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي والمحاسبي في مؤسسات التعليم العالي، تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الاتية: هل يوجد اهدار للمال العام وسوء استغلال له في مؤسسات التعليم العالي، وما هو دور الرقابة الداخلية تجاه ذلك ؟، إلى أي مدى يحقق نظام الرقابة الداخلية تحسين للأداء المالي والمحاسبي في مؤسسات التعليم العالي؟، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين الاداء المالي والمحاسبي ف مؤسسات التعليم العالي، قام الباحث بتوزيع عدد ١٢٠

استبانة على المستهدفين (محاسبين، رؤساء حسابات، مراقبين ماليين، مراجعين داخليين، مراجعين خارجيين) في بعض الجامعات السودانية لتجميع بيانات الدراسة والتحقق من فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها وجود نظام كفء للرقابة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي يعمل وفق مبادئ وأسس وقواعد محاسبية تحكم المعالجة المحاسبية للعمليات المالية في المنشأة ويقلل من وقوع الأخطاء المالية والمحاسبية ويحد من مخاطر السرقة من الاصول النقدية ويسهل انسياب البيانات المالية وضبطها. ومن توصيات الدراسة استمرارية نظام الرقابة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي والذي من شأنه أن يمنع وقوع الاخطاء المالية والمحاسبية وذلك باستخدام الاجهزة الحديثة ويساعد في الحد من مخاطر السرقة، وضرورة تكثيف الجهود لتوفير الدورات التدريبية المتخصصة للكوادر الحسابية للمحافظة على النظام المالي والمحاسبي في مؤسسات التعليم العالي.

كما بحثت دراسة (أحمد، ٢٠١٨م) إمكانية تقويم الرقابة الداخلية للأداء في المصارف التجارية السودانية، وقد كانت مشكلة هذه الدراسة تتمثل في بعض التساؤلات كالآتي: ما مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق على أعمال المصارف التجارية السودانية؟ هل يتم الاستفادة من الجهود المبذولة في سبيل تدعيم نظام الرقابة الداخلية بالمصارف في السودان؟، استخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي، وتم توزيع وتجميع الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة.

ومن نتائج الدراسة تتوفر الاستقلالية للمراجعة الداخلية يمكنها من تحقيق أهدافها في تقويم كفاءة وفاعلية الأداء، ومن توصيات الدراسة ضرورة توفير قدر كافي من الاستقلالية لإدارة المراجعة الداخلية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها المرجوة.

وهدفت دراسة (حامد، ٢٠١٩م) إلى اختبار العلاقة بين الآليات الرقابية لحوكمة الشركات وممارسة التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية والميزة التنافسية، وتكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح أثر الآليات الرقابية لحوكمة الشركات وتأثيرها في الحد من ممارسات التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية ودعم الميزة التنافسية، مما يسهم في تحسين مستوى الثقة والمصداقية في التقارير المالية للمصارف السودانية ويدعم ميزتها التنافسية، وتمثلت مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية: هل تؤثر الآليات الرقابية لحوكمة الشركات في كل من ممارسات التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية والميزة التنافسية؟ وهل يؤثر التطويع المصطنع

للأرباح في الميزة التنافسية؟ وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: كل من مجلس الإدارة والمراجعة الداخلية ولجنة المراجعة والمراجعة الخارجية كآليات رقابية للحوكمة تحد من ممارسات التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية بالمصارف السودانية، و من توصيات الدراسة أن يتم التوسع في واجبات ومسئوليات الآليات الرقابية للحوكمة وإصدار معايير مهنية بذلك.

ومن تحليل الدراسات السابقة يبدو للباحث ما يلي:

١- ربطت كثير من الدراسات بين الحوكمة وغيرها من المتغيرات مثل التقارير المالية، فاعلية ادارة المخاطر، الافصاح الاختياري، وكذلك ربطت بعض الدراسات بين المراجعة الداخلية وبعض المتغيرات مثل تفعيل الحوكمة، وجودة التقارير المالية، بينما تناولت بعض الدراسات الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية لتفعيل الرقابة الداخلية لمؤسسات اقتصادية وليست مالية، في حين أن بعض الدراسات تناولت الرقابة الداخلية وتم ربطها بعناصر اخرى مثل أثرها على تحقيق أهداف الرقابة، تحسين جودة المعلومات المالية، ورفع كفاءة الأداء المالي. فيما ربطت هذه الدراسة بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية بقياس فاعليتها في الرقابة الداخلية، واتخذت بيئة الدراسة المصارف السودانية.

٢- تباين نتائج الدراسات السابقة؛ فقد أشارت دراسة (أحمد، ٢٠١٨م) و دراسة (صالح، ٢٠٠٩م) إلى ضرورة حرص المصارف السودانية على وجود نظام رقابة داخلية سليم وفعال من خلال توفير قدر كافي من الاستقلالية ومن خلال الالتزام وتطبيق كل عناصر ومقومات نظام الرقابة الداخلية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها، في حين بينت دراسة (الأمين، ٢٠١٦م) أن هناك نظام رقابة داخلية سليم وفعال في المصارف السودانية، ومن هذا التباين يظهر للباحث أن هناك نقص في بعض الجوانب التي تخص تطبيق والالتزام بالرقابة الداخلية فجاءت هذه الدراسة سعياً في سد هذا النقص.

٣/- الإطار النظري لمتغيرات الدراسة:

١/٣ تعريف الرقابة الداخلية:

الرقابة الداخلية هي مراجعة الادارة لنفسها فيما أصدرته من قرارات متى ما استبان لها الفساد، وهي ايضا اسلوب أو طريق هام للتأثير على سلوك الافراد وذلك إما باستخدامها كأداة لإثارة حوافزهم الذاتية وإقناعهم بالهدف والمعايير المطلوب منهم تنفيذها، ولاستعمالهم نحو

التعاون مع الادارة، أو كأداة لتصيد الأخطاء وتوقيع الجزاءات أو مضاعفة الأعباء دون مقابل. دراسة (عثمان،٢٠١٦م)

وفي هذا الصدد يشير (معيار التدقيق الدولي رقم ٣١٥) بأن الرقابة الداخلية هي عملية مصممة ومتأثرة بالإدارة وبكل اولئك المعنيين بإدارة المنشأة والتي من خلالها يمكن الحصول على تأكيد معقول بأن الأهداف المتمثلة بتحقيق مصداقية البيانات المالية وتحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية وتحقيق الالتزام بالسياسات والقوانين والأنظمة قد تم تحقيقها.

الرقابة الداخلية تتولاها أجهزة فنية تابعة للإدارة العليا للمؤسسة، وتشمل الهيكل التنظيمي للمؤسسة، جميع الاجراءات والمقاييس المتبعة للتأكد من الصحة الحسابية لما هو مدون في الدفاتر والسجلات، حماية أصول البنك من السرقة والاختلاس والتلف والضياع، رفع الكفاءة الانتاجية للعاملين وتشجيعهم على التمسك بالسياسات الادارية المرسومة أو الموضوعة، وتمارس هذه الاجهزة بوسائل متعددة منها: الجرد الفعلى المفاجئ، الزيارات الدورية (التفتيش) والتدقيق المحاسبي والإداري، فحص الأنظمة المختلفة الادارية أو المالية أو المحاسبية للتأكد من أنها تضمن الرقابة الذاتية من خلال الرقابة الثنائية والضبط الداخلي، أما نتيجة هذه الأجهزة فيتم رفعها في شكل تقارير دورية مكتوبة إلى مجلس الادارة في المؤسسة المعنية. دراسة (عبدالله،٢٠٠٩م)

٢/٣ مقومات نظام الرقابة الداخلية:

تتمثل مقومات نظام الرقابة الداخلية في كثير من العناصر والتي يمكن ايجازها في كل من: هيكل تنظيمي اداري، نظام محاسبي سليم، نظام مستندي دقيق، نظام تكاليف مناسب، ونظام فعال للحوافز. دراسة (عثمان ٢٠١٦)

٣/٣ أنواع الرقابة الداخلية:

يمكن تقسيم الرقابة الداخلية إلى الانواع التالية: دراسة (ادريس،٢٠١٨م)، دراسة (سحنون، ٢٠١٥م)

١/٣/٣ الرقابة الادارية: يتمثل هذا النوع في الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الانتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الادارية.

٢/٣/٣ الرقابة المحاسبية: يقصد بالرقابة المحاسبية الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات ودرجة الاعتماد عليها.

٣/٣/٣ الضبط الداخلي: ويعنى به كل وسائل التنسيق والإجراءات التي تهدف إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع وسوء الاستعمال.

٤/٣ أهداف الرقابة الداخلية:

الرقابة الداخلية لديها عدة أهداف لتحققها منها: حماية أصول المؤسسة، التأكد من الدقة المحاسبية للبيانات المسجلة في الدفاتر لإمكان الاعتماد عليها قبل اتخاذ اي خطط مستقبلاً، المحافظة على مستوى الاداء الجاري واكتشاف أي انحرافات عن هذا المستوى، الكشف عن أي اتجاهات للتغيير المفاجئ في سير العمل أو في مستوى الأداء بما ينعكس على التكاليف، الرقابة على استخدام الموارد المتاحة، زيادة الكفاية الانتاجية للمؤسسة، وضع نظام للسلطات والمسئوليات وتحديد الاختصاصات، حسن اختيار الأشخاص والوظائف التي يشغلونها، التدريب والعلاقات الانسانية، تحديد الاجراءات التنفيذية اللوائح والتعليمات بطريقة تضمن انسياب العمل. دراسة (أحمد، ٢٠١٨م) ودراسة (عثمان، ٢٠١٦م).

مما سبق ذكره من أهداف للرقابة الداخلية نجد أن أهميتها تأتي بسبب تعقد وتشعب نطاق الأعمال، وكذلك الضبط الداخلي والفحص المتأصل في الرقابة الداخلية يقلل من مخاطر الضعف البشري واحتمال الاخطاء والغش.

٥/٣ متطلبات فعالية نظام الرقابة الداخلية:

يمكن القول أن فعالية نظام الرقابة الداخلية هي جوهر قانون ساربنز اوكسلي (الغول، ٢٠١٣م)، وقد فرض هذا القانون عدة متطلبات لتصميم وتقييم هيكل رقابة داخلية فعال ثم اعداد تقرير عن فعالية هذا الهيكل، وذلك من خلال الفقرة (404) والتي تتطلب من الشركات المساهمة المسجلة بأن تقيّم وتفصح عن فعالية الرقابة الداخلية بها كما هو الحال بالتقارير المالية، وأنه يجب على المراجعين الخارجيين أن يصدقوا هذا الافصاح.

كما نصت الاصدارات الامريكية عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في حالة تحديد الادارة لمسئولياتها عن تصميم نظام فعال للرقابة الداخلية وفقاً لمقاييس التقييم الصادر من المؤسسات المختصة، ومن ناحية أخرى حددت الاصدارات المهنية الأمريكية ضرورة قيام مراجع الحسابات الخارجي بالخطوات التالية لأغراض أداء مهمة ابداء الرأي في تقرير الادارة عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية: (علي و شحاته، ٢٠٠٣م)

أ/ تخطيط أعمال فحص هيكل الرقابة الداخلية.

ب/ الحصول على فهم كامل لهيكل الرقابة الداخلية.

ج/ تقييم مدى فعالية تصميم هيكل الرقابة الداخلية.
د/ اختبار وتقييم مدى فعالية تشغيل هيكل الرقابة الداخلية.
هـ/ إعداد تقرير المراجعة الذي يتضمن إبداء الرأي في تقرير الادارة عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية.

ويرى الباحث أن نظام الرقابة الداخلية بالرغم من الضوابط المذكورة آنفاً قد يواجه بعض أوجه القصور التي يمكن استعراضها في الجزئية التالية.

٦/٣ القصور في نظام الرقابة الداخلية:

قد لا توفر الرقابة الداخلية ضماناً قاطعاً لتحقيق أهداف الادارة نتيجة لبعض أوجه القصور التي تواجه النظام المطبق مثل: (حجازي، ٢٠١٠م)
أ/ توقعات الادارة أن يكون نظام الرقابة الداخلية مجدياً اقتصادياً (المنفعة والتكلفة)
ب/ توجه أنشطة نظام الرقابة الداخلية عادة إلى أنواع العمليات العادية المتوقعة، دون العمليات غير العادية.
ج/ الأخطاء البشرية المحتملة الناتجة عن الإهمال، الشرود الذهني، سوء التقدير أو عدم فهم التعليمات.
د/ إمكانية مخالفة إجراءات الرقابة عن طريق الشخص المسئول عن تطبيقها.
هـ/ امكانية التحايل على نظام الرقابة الداخلية عن طريق التواطؤ بين أطراف داخل المؤسسة أو خارجها.

ومن المخاطر التي تواجه القطاع المصرفي السوداني مخاطر التشغيل والتي تنبثق عن انهيار الرقابة الداخلية الأمر الذي يؤدي إلى نقص في صافي دخل المصرف أو إلى تدفقه النقدي مقارنة بما هو متوقع أو مستهدف وبذلك يخلق مشكلات للإدارة . (دراسة الطيب، ٢٠١٤م)

٧/٣ بعض الجهود المبذولة لسد القصور في نظام الرقابة الداخلية:

صدرت العديد من المنشورات والتعاميم من بنك السودان المركزي، التي تدعم وتنظم الضبط المؤسسي من أبرزها: منشور رقم ٢٠٠٧/١١م المراقب المالي، منشور رقم ٢٠٠٧/١٢م مسئول الالتزام، منشور رقم ٢٠٠٧/٢٢م تفعيل دور مجالس ادارات المصارف، منشور رقم ٢٠٠٧/٢٣م تفعيل دور الخبراء بمجالس الادارات، تعميم بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٣٠م تعيين الاداة التنفيذية بالمصارف، تعميم بتاريخ ٢٠٠٦/٠٧/١٧م انتقال العاملين بالجهاز المصرفي، تعميم بتاريخ ٢٠٠٨/٠٣/٠٦م مهام أعضاء مجلس الادارات بالمصارف. دراسة (الطيب، ٢٠١٤م)

٨/٣ اتجاه ربط الرقابة الداخلية بالأداء الفردي وتحسين مستوى الحوكمة:

إن الرقابة الداخلية هي مراقبة الضمير لكي يؤدي الفرد واجبه على الوجه الأكمل سعياً لتحقيق الاهداف المرجوة منه وفقاً للنظم واللوائح الموضوعة. دراسة (ادريس، ٢٠١٨م).

وقد ذكر (الاتحاد الدولي للمحاسبين،٢٠١٣م) في دليل الممارسات الجيدة الدولية أن الرقابة الداخلية تعتبر عنصراً مهماً في نظام حوكمة المنشأة ولها القدر على إدارة المخاطر، وتعد الأساس الذي يدعم تحقيق أهداف المنشأة ويعزز حمايتها، ولكي يكون نظام الحوكمة جيّد في كل مستويات المنشأة يجب أن يعمل على وجود نظام رقابة داخلية فعال.

لذا وجب على الادارة بالمنشأة وأقسامها ربط تحقيق أهداف الرقابة الداخلية بأهداف الأداء لكل فرد من أفراد المنشأة، وذلك لمسئولية كل فرد منهم عن انجاز المهام الموكلة اليه والتي ترتبط بأهداف الرقابة الداخلية، ومما سبق يكون اتجاه نظام الرقابة الداخلية وعلاقته بالأداء الفردي وتحسين مستوى الحوكمة من خلال: دراسة (فضل، ٢٠١٨م)

أ/ حرص الهيئة الادارية بالمنشأة على ربط أهداف الرقابة الداخلية بأهداف الأداء لكل فرد من أفراد المنشأة.

ب/ تطبيق المنشأة لسياسة الانفتاح على العاملين والاهتمام بالشفافية الادارية مع العاملين وتقديم المعلومات لهم مما يجعلهم أكثر ايماناً بقدرتهم على التأثير في نتائج الأعمال.

ج/ المنشآت التي تطبق الحوكمة يتمتع الأفراد العاملين فيها باستقلالية أكثر أثناء قيامهم بواجباتهم الوظيفية مما يعزز الرقابة الذاتية بدلاً من الرقابة الادارية المستمرة.

د/ مبدأ الشفافية يشجع المنافسة، لذا لابد من تقديم خدمات ذات جودة عالية خالية من التعقيد والروتين، مما يتطلب سعي المنشآت إلى اعتماد سياسة نعيين وترقيات تعتمد على القدرة والكفاءة، والاهتمام بتدريب العاملين وتنمية مهاراتهم

هـ/ اهتمام المنشأة برفاهية الأفراد العاملين لديها يحفز العاملين ويخلق لديهم مشاعر الالتزام والانتماء التي تجعلهم سعداء وراضين بانتمائهم للمنشأة.

و/ اتاحة الفرصة للعاملين بالمشاركة في اتخاذ القرارات يعد أحد العوامل الهامة التي تؤدي إلى رفع الروح المعنوية لديهم، مما يجعلهم يبذلون كل جهد مستطاع لتطوير العمل والارتقاء بالمنشأة.

ز/ حسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها والفصل بين الوظائف وتحديد الاختصاصات والمهام لكل وظيفة لضمان انسياب العمل وفقاً للخطة المرسومة.

ح/ تحديد وتحليل الانحرافات في الأداء الوظيفي وتحديد أسبابها وتقديم التوصيات والنهوض بالمستوى المحاسبي ومحاسبة المسئولين عن هذه الانحرافات.

ط/ إجراء الجرد والتفتيش للتأكد من حسن الاستخدام ومطابقة السجلات للواقع.

٩/٣ الحوكمة في الجهاز المصرفي:

تتميز حوكمة المصارف بأهميتها الكبيرة لدى كثير من الماليين والمحللين والمراقبين داخل وخارج المصرف، كما يهتم بها اصحاب المصالح والمهتمين، وذلك لطبيعة العمل المصرفي والمخاطر التي تحيط به، حيث أن طبيعة العمل المصرفي تتطلب تبني رؤية أوسع وأعمق لحوكمة المصارف من المؤسسات الاخرى، وذلك لحماية حقوق وأموال المودعين إلى جانب حقوق المساهمين، كما أن الجهاز المصرفي به تداخل في المصالح بين مختلف الأطراف بشكل معقد مما يقتضي وجود نظام واضح وجيّد للحوكمة المصرفية يسهم في توضيح حقوق كل الأطراف المعنية وواجباتها. (الذبحاوي وعلي، ٢٠١٨م)

ويقصد بالحوكمة المصرفية مراقبة الاداء من قبل مجلس الادارة والإدارة العليا للمصرف، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، ويتم تطبيق الحوكمة في الجهاز المصرفي على المصارف العامة والخاصة والمشتركة. (الطويل، ٢٠١٨م)

ويؤدي تطبيق الحوكمة في المصارف إلى نتائج ايجابية أهمها زيادة فرص التمويل، انخفاض تكلفة الاستثمار، استقرار سوق المال، الحد من الفساد، وانخفاض درجة المخاطر، كما ان التزام المصرف بتطبيق معايير الحوكمة يسهم في تشجيع الشركات التي تقترض منها بتطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الافصاح والشفافية. (عدلان، ٢٠١٨م)

١٠/٣ أسباب ومبررات الاهتمام بحوكمة مهنة المراجعة الداخلية:

توصلت الدراسة من خلال تحليل موقف المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات إلى أسباب الفساد في المؤسسات العامة وهي كالأتي:

١- ضعف كفاءة وفاعلية نظم الرقابة المراجعة الداخلية بالمؤسسات العامة.
٢- عدم ملائمة القوانين واللوائح والتشريعات المالية والإدارية في ظل التطورات التي حدثت في بيئة المؤسسات العامة.
٣- ضعف الهياكل الإدارية وقلة الخبرة والكفاءة وغياب المعايير والأسس المهنية في تعيين وترقية الموظفين وضعف الرواتب والحوافز .
٤- غياب الشفافية والمصداقية في التقارير المالية التي تقدمها مؤسسات الدولة وعدم الالتزام بمعايير المحاسبة والقوانين واللوائح المنشورات المالية بصفة عامة.
٥- غياب الآليات المناسبة التي تقوم بالإشراف المتابعة الروتينية لتنفيذ القوانين واللوائح التشريعات التي تصدر من قبل أجهزة الدولة.
٦- عدم تبني المؤسسات العامة للأساليب الإدارية الحديثة التي تحسن من أدائها مثل إدارة المخاطر وتقيم الأداء والتكلفة والمنفعة.

٧- معظم مؤسسات القطاع العام لا تتبنى مبادئ ومعايير حوكمة الشركات عدا القطاع المصرفي والذي بدأ في تطبيقه اعتبارا من العام ٢٠٠٥م .

٨- إن حوكمة الشركات هو الإطار الأوسع للرقابة بشقيها الخارجي والداخلي يعمل على مكافحة الفساد وسوء الإدارة وزيادة القيمة التنافسية للمؤسسات العامة والخاصة على حد سواء .

١١/٣ دور المراجعة الداخلية في الحوكمة:

تعتبر المراجعة الداخلية أحد الآليات التي تساهم في دعم ممارسة الحوكمة، وتتبع أهمية وظيفة المراجعة الداخلية في أنها تساعد على منع الاختلاسات وأوجه عدم الانتظام، ويتمثل دورها في الحوكمة من خلال: (عدلان، ٢٠١٨م) تقييم ودراسة وفحص أنشطة المؤسسات بهدف مساعدة الإدارة العليا ومجلس الادارة في تحقيق أهدافهم من خلال تزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالعمليات التي تتم مراجعتها بالإضافة إلى التحقق من نظام الضبط الداخلي، العمل على الوفاء باحتياجات أصحاب العمل والعاملين والعملاء والمجتمع، ضمان مراجعة الأداء المالي وتخصيص أموال الشركة بهدف حفظ أصولها والاستخدام الامثل لها.

وفي نفس الاطار فقد أظهرت دراسة (عبدالرحمن و علي ٢٠١٤م) أن دور المراجعة الداخلية في تفعيل وتطبيق حوكمة الشركات يتمثل في الاتي: توفير الاستقلالية والموضوعية لها، التأهيل والمهارات المناسبة للمراجعين، الالتزام بمعايير الاداء المهني وقواعد وآداب السلوك الاخلاقي، وجود خطة مراجعة موثقة ومعتمدة من جانب لجنة المراجعة ومعلنة للعاملين توضح نطاق عملها وحدود مسئولياتها، توافر نظام فعال متكامل ومتوازن وشامل لقياس وتقييم أداء المراجعة الداخلية، الكفاءة في تشغيل نظام الرقابة الداخلية، توثيق العمليات المالية للمنشأة، الالتزام بالمعايير المحاسبية في القياس والإفصاح، استخدام الوسائل الرقابية وذلك للمحاسبة السليمة لكل العناصر المحاسبية، التقرير عن نتائج وتحليلات الادارة ولجان المراجعة.

كما تضيف دراسة (نسمان، ٢٠٠٩م) أن دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات يتمثل في: تأدية خدمات التأكيد التي تركز على التقييم الموضوعي للأدلة للخروج برأي فني مستقل حول الأعمال المهنية، إرساء مجموعة من المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة مهنة المراجعة الداخلية.

١٢/٣ العلاقة بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وفاعلية الرقابة الداخلية:

أوضحت دراسة (ميلاد، ٢٠١١م) أن دور المراجعة الداخلية يتمثل في اطار تفعيل متطلبات حوكمة المراجعة في تقييم نظم الرقابة الداخلية المطبقة في الإدارة التنفيذية عن طريق الاجراءات اللازمة لتحديد نقاط القوة والضعف في هذا النظام وتقديم التوصيات اللازمة بشأنه.

كما خلصت دراسة (نسمان، ٢٠٠٩م)، لقد تطورت استراتيجية المراجعة الداخلية بحيث تستهدف اضافة قيمة حقيقية للمنظمة وتحسين عملياتها كالإسهام الجوهري في عملية تحقيق اهداف المنظمة، والتأكيد على فاعلية عناصر الرقابة الداخلية.

كما توصلت دراسة (أيوب، ٢٠١٣م)، ضمن الاهتمام المتزايد للمراجعة الداخلية أصبحت تشتمل على كافة الأنشطة الادارية، المالية، التشغيلية على اعتبار أنها وظيفة تقويمية مستقلة وموضوعية تنشأ بالوحدات الاقتصادية والتي تساعد في تحقيق اهداف حماية الاصول من خلال تطبيق مدخل منظم لتقويم وتحسين فاعلية ادارة المخاطر وإجراءات الرقابة والحوكمة بالمنشأة.

كما أوضحت دراسة (زرزور، ٢٠١٦م)، من الواجبات الاكثر أهمية للمراجعة الداخلية توفير تأكيدات موضوعية بشأن الحوكمة ونظم الرقابة الداخلية وتقييم عمليات ادارة المخاطر وضمان تطبيق وتنفيذ السياسات والممارسات المحاسبية الملائمة عند اعداد التقارير المالية.

بينما أوضحت دراسة (العفيفي ٢٠٠٧م)، وجود مراجعة داخلية مستقلة وفاعلة ومحددة المهام والصلاحيات المنوط بها، يضمن تنظيم العمل الرقابي للوحدات الحكومية وتقليل الاشكاليات الناجمة عن المسميات الادارية وتحديد المسميات المهنية للعاملين بالمجال الرقابي، وزيادة وصقل خبراتهم في مجالات عملهم والمساهمة في تقليل سوء الاستخدام والهدر للموارد والتي غالباً ما تعاني منها الوحدات الحكومية.

٤/ الدراسة الميدانية

١/٤ مجتمع وعينة الدراسة الميدانية:

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من المراجعين الداخليين ومدراء المراجعة ومساعدي مراجعين وآخرين لهم علاقة بالمراجعة الخارجية.

٢/٤ خصائص عينة الدراسة:

	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	٣٠ سنة فأقل	9	31.0%
	٣٠ وأقل من ٤٠ سنة	3	10.3%
	٤٠ وأقل من ٥٠ سنة	8	27.6%
	٥٠ وأقل من ٦٠ سنة	9	31.0%
	المجموع	29	100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	19	65.5%
	دبلوم عالي	3	10.3%
	ماجستير	7	24.1%
	المجموع	29	100.0
المؤهل المهني	زمالة أمريكية	4	13.8%
	زمالة سودانية	3	10.3%
	لا توجد زمالة	22	75.9%
	المجموع	29	100.0
التخصص العلمي	محاسبة	12	41.4%
	إدارة اعمال	2	6.9%
	اقتصاد	6	20.7%
	علوم مصرفية ومالية	6	20.7%
	نظم معلومات محاسبية	1	3.4%
	تكاليف ومحاسبة ادارية	1	3.4%
	أخرى	1	3.4%
	المجموع	29	100.0

المسمى الوظيفي	مدير مراجعة داخلية	1	3.4%
	مراجع داخلي	18	62.1%
	مساعد مراجع داخلي	10	34.5%
	المجموع	29	100.0
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	6	20.7%
	٥ وأقل من ١٠ سنوات	4	13.8%
	١٠ وأقل من ١٥ سنة	5	17.2%
	١٥ سنة فأكثر	14	48.3%
	المجموع	29	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢٠م

٣/٤ أداة الدراسة الميدانية:

استخدم الباحث استمارة الاستبانة كوسيلة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة.

١/٣/٤/ وصف الاستبانة:

أرفق الباحث مع الاستبانة خطاب للمبحوثين تم فيه تنويرهم بعنوان الدراسة والغرض من استمارة الاستبانة (الملحق رقم ١)، وتكونت الاستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: تتضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، تمثلت في التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المؤهل المهني، سنوات الخبرة، وغيرها.

القسم الثاني: احتوى هذا القسم على عدد (٤٠) عبارة طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق لقياس " ليكرت" الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة). وقد تم توزيع هذه العبارات كما يلي:

والمحور الأول تتضمن (١٩) عبارة، والمحور الثاني تتضمن (٢١) عبارة.

٢/٣/٤ الثبات والصدق الظاهري لأداة الاستبانة :

من أجل تحسين صدق الأداة (استمارة الاستبانة) وثباتها فقد تم إجراء الاختبار القبلي لها عن طريق عرضها على بعض الأكاديميين من الجامعات الأخرى بغرض التحق من صلاحيتها وسلامة ووضوح عباراتها.

٣/٣/٤ الثبات والصدق الإحصائي:

لحساب الصدق والثبات الإحصائي لاستمارة الاستبانة تم اخذ استطلاعية وتم حساب ثبات وصدق الاستبانة من العينة الاستطلاعية بموجب معادلة كرنباخ الفا يوضح الجدول رقم (٢) نتائج الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية:

جدول رقم (٢)

الفرضيات	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتى
المحور الاول	19	.813	0.902
المحور الثاني	21	.950	0.975
الاستبانة كاملة	40	.941	0.970

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢٠م

يتضح للباحث من الجدول رقم(**2**) أن نسبة معامل الثبات ومعامل الصدق الذاتي باستخدام معادلة كرنباخ الفا للعبارات لكامل استمارة الاستبانة جميعها عالية جداً مما يعطى مؤشر جيد لقوة وصدق الاستبانة وفهم عباراتها من قبل المبحوثين، ومن ثم الاعتماد عليها في اختبار فرضيات الدراسة.

٤/٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

ولتحقيق أهداف الدراسة والتحقق من فرضياتها تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية، كما استخدام نتائج الأساليب الإحصائية التالية:

١. التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد العينة على العبارات.
٢. كرنباخ الفا لحساب معامل الثبات والصدق الإحصائي.
٣. والوسط الحسابي (Mean) لإجابات أفراد العينة على العبارات.
٤. اختبار (ت) لعينة الواحدة (T. Test Sample) لاختبار الفرضيات.
٥. الانحدار الخطي البسيط.

٥/٤ تحليل البيانات واختبار الفرضيات

١/٥/٤ تحليل ومناقشة نتائج عبارات المحور الاول: الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية

جدول رقم (٣)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الاول

العبـــارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
الالتزام بالمتطلبات المهنية في تنفيذ مهام المراجعة الداخلية.	0	0	0	16	13	4.45	.506	أوافق بشدة
	0.0%	0.0%	0.0%	55.2%	44.8%			
الاستقلالية في أداء مهام المراجعة الداخلية.	0	0	2	16	11	4.31	.604	أوافق بشدة
	0.0%	0.0%	6.9%	55.2%	37.9%			
وجود خطة محددة لتنفيذ مهام المراجعة الداخلية.	0	0	1	17	11	4.34	.553	أوافق بشدة
	0.0%	0.0%	3.4%	58.6%	37.9%			
وجود نظام فعال لتقييم أداء المراجعة الداخلية بالمصرف.	0	0	3	20	6	4.10	.557	أوافق
	0.0%	0.0%	10.3%	69.0%	20.7%			
تشغيل أدلة المراجعة الداخلية بشكل سليم.	0	0	0	23	6	4.21	.412	أوافق بشدة
	0.0%	0.0%	0.0%	79.3%	20.7%			
تحقيق الجودة في معلومات التقارير المالية.	0	0	2	20	7	4.17	.539	أوافق
	0.0%	0.0%	6.9%	69.0%	24.1%			
إضافة قيمة تجاه تحقيق أهداف المصرف.	0	0	2	22	5	4.10	.489	أوافق
	0.0%	0.0%	6.9%	75.9%	17.2%			
متابعة مستويات الالتزام بقواعد الحوكمة بالمصرف.	0	0	4	21	4	4.00	.535	أوافق
	0.0%	0.0%	13.8%	72.4%	13.8%			
التفاعل بين مجلس الإدارة والمراجعين بالمصرف.	0	1	6	15	7	3.97	.778	أوافق
	0.0%	3.4%	20.7%	51.7%	24.1%			
المشاركة في أداء الخدمات الاستشارية للأطراف ذات العلاقة بالمصرف.	0	0	8	18	3	3.83	.602	أوافق
	0.0%	0.0%	27.6%	62.1%	10.3%			
تقديم تأكيدات مهنية عن الأداء التنظيمي بالمصرف.	0	0	4	21	4	4.00	.535	أوافق
	0.0%	0.0%	13.8%	72.4%	13.8%			
تقييم مصداقية المعلومات المتاحة عن مخاطر الأنشطة المصرفية.	0	0	4	18	7	4.10	.618	أوافق
	0.0%	0.0%	13.8%	62.1%	24.1%			
تقييم فاعلية الأداء المالي بالمصرف.	0	0	2	18	9	4.24	.577	أوافق بشدة
	0.0%	0.0%	6.9%	62.1%	31.0%			
ضمان دقة تقييم الخطط الموضوعة.	0	0	6	20	3	3.90	.557	أوافق
	0.0%	0.0%	20.7%	69.0%	10.3%			
المساهمة في تصميم وسائل الحماية اللازمة للموارد المتاحة.	0	0	7	17	5	3.93	.651	أوافق
	0.0%	0.0%	24.1%	58.6%	17.2%			

المساهمة في تطوير أداء المصرف.	0	0	2	20	7	4.17	.539	أوافق
	0.0%	0.0%	6.9%	69.0%	24.1%			
تعزيز مستوى ثقة المساهمين في تقارير المصرف.	0	0	2	17	10	4.28	.591	أوافق بشدة
	0.0%	0.0%	6.9%	58.6%	34.5%			
تقديم تأكيدات معقولة عن جودة أداء النظام المحاسبي بالمصرف.	0	0	2	19	8	4.21	.559	أوافق بشدة
	0.0%	0.0%	6.9%	65.5%	27.6%			
تقييم مستويات أداء إدارة المخاطر بالمصرف.	0	0	3	19	7	4.14	.581	أوافق
	0.0%	0.0%	10.3%	65.5%	24.1%			
الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية	0	1	60	357	133	4.13	.283	أوافق
	0.0%	.2%	10.9%	64.8%	24.1%			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢٠م

يتبين من الجدول رقم (٣) الخاص بنتائج البعد الاول (الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية) نجد أنه حصل على وسط حسابي(٤.٢٦) أي موافقون بشدة حسب مقياس ليكارت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين موافقون بشدة على ما جاء بعبارات البعد الاول الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية.

٢/٥/٤ تحليل ومناقشة نتائج عبارات المحور الثاني: آليات الرقابة الداخلية

١/٢/٥/٤ تحليل ومناقشة نتائج عبارات البعد الاول: الرقابة المحاسبية

جدول رقم (٤)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة المحور الثاني

العبـــارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
يتم تسجيل الأحداث المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	0	1	0	18	10	4.28	.649	أوافق بشدة
	0.0%	3.4%	0.0%	62.1%	34.5%			
يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات.	0	1	4	18	6	4.00	.707	أوافق
	0.0%	3.4%	13.8%	62.1%	20.7%			
يتم فحص الدورات المستندية بشكل مستمر.	0	0	4	17	8	4.14	.639	أوافق
	0.0%	0.0%	13.8%	58.6%	27.6%			
يتم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بالمصرف.	1	2	4	14	8	3.90	1.012	أوافق
	3.4%	6.9%	13.8%	48.3%	27.6%			
يتم توفير حماية كافية للأموال بالمصرف.	1	0	4	13	11	4.14	.915	أوافق
	3.4%	0.0%	13.8%	44.8%	37.9%			

يتم استخدام أصول المنشأة بناءً على اللوائح الموضوعة.	1	1	2	17	8	4.03	.906	أوافق
	3.4%	3.4%	6.9%	58.6%	27.6%			
يتم اجراء المقارنات الدورية بين القيم الدفترية والفعلية للأصول.	0	0	4	13	12	4.28	.702	أوافق بشدة
	0.0%	0.0%	13.8%	44.8%	41.4%			
الرقابة المحاسبية	3	5	22	110	63	4.11	.638	أوافق
	1.5%	2.5%	10.8%	54.2%	31.0%			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢٠م

يتبين من الجدول رقم (٤) الخاص بنتائج البعد الاول من المحور الثاني)الرقابة المحاسبية) نجد أنه حصل على وسط حسابي(٤.١٩) أي موافقون حسب مقياس ليكرت الخماسي اي ان غالبية المبحوثين موافقون على ما جاء بعبارات البعد الاول المحور الثاني الرقابة المحاسبية.

٢/٢/٥/٤ تحليل ومناقشة نتائج عبارات البعد الثاني: الضبط الداخلي

جدول رقم (٥)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارة البعد الثالث

العبـــارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
يتم تحديد مهام واختصاصات العاملين بالمصرف بشكل دقيق.	0	1	3	16	9	4.14	.743	أوافق
	0.0%	3.4%	10.3%	55.2%	31.0%			
يتم مراجعة أداء العاملين بالمصرف بواسطة النظراء.	1	2	4	20	2	3.69	.850	أوافق
	3.4%	6.9%	13.8%	69.0%	6.9%			
يتم أداء مهام العاملين بالمصرف بمستوى عال من الاستقلالية.	1	0	7	16	5	3.83	.848	أوافق
	3.4%	0.0%	24.1%	55.2%	17.2%			
يتم وصف دقيق للوظائف الادارية بالمصرف.	0	3	4	17	5	3.83	.848	أوافق
	0.0%	10.3%	13.8%	58.6%	17.2%			
يتم أداء العاملين لمهامهم بناءً على التفويض المتاح.	1	0	3	16	9	4.10	.860	أوافق
	3.4%	0.0%	10.3%	55.2%	31.0%			
يتم اخضاع العاملين بالمصرف لمعايير موضوعية.	1	2	6	16	4	3.69	.930	أوافق
	3.4%	6.9%	20.7%	55.2%	13.8%			
يتم تدريب العاملين بالمصرف بصورة مستمرة.	1	1	2	19	6	3.97	.865	أوافق
	3.4%	3.4%	6.9%	65.5%	20.7%			
الضبط الداخلي	5	9	29	120	40	3.89	.632	أوافق
	2.5%	4.4%	14.3%	59.1%	19.7%			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢٠م

يتبين من الجدول رقم (٥) الخاص بنتائج البعد الثاني من المحور الثاني (الضبط الداخلي) نجد أنه حصل على وسط حسابي(٤.١٥) أي أوافق حسب مقياس ليكرت الخماسي اي ان غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بعبارات البعد الثاني المحور الثاني الضبط الداخلي.

٣/٢/٥/٤ تحليل ومناقشة نتائج عبارات البعد الثالث الرقابة الادارية

جدول رقم (٦)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات المحور الثاني

العبـــارة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			
	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة	النسبة			
يتم مكافأة العاملين بالمصرف.	1	1	4	18	5	3.86	.875	أوافق
	3.4%	3.4%	13.8%	62.1%	17.2%			
يتم قياس أداء العاملين وفقاً لمعايير محددة.	0	0	12	15	2	3.66	.614	أوافق
	0.0%	0.0%	41.4%	51.7%	6.9%			
يتم توافر وسائل لمتابعة أداء العاملين بالمصرف.	0	0	7	18	4	3.90	.618	أوافق
	0.0%	0.0%	24.1%	62.1%	13.8%			
يتم تشجيع الالتزام بالسياسات الموضوعة بالمصرف.	0	0	5	15	9	4.14	.693	أوافق
	0.0%	0.0%	17.2%	51.7%	31.0%			
يتم تخفيض معدلات حدوث مخالفات التعليمات.	0	0	5	17	7	4.07	.651	أوافق بشدة
	0.0%	0.0%	17.2%	58.6%	24.1%			
يتم التخطيط السليم لبناء الاستراتيجيات المختلفة بالمصرف.	0	1	8	16	4	3.79	.726	أوافق
	0.0%	3.4%	27.6%	55.2%	13.8%			
يتم اتباع اجراءات محددة تجاه تحقيق أهداف المصرف.	0	1	5	16	7	4.00	.756	أوافق
	0.0%	3.4%	17.2%	55.2%	24.1%			
الرقابة الادارية	1	3	46	115	38	3.92	.481	أوافق
	.5%	1.5%	22.7%	56.7%	18.7%			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢٠م

يتبين من الجدول رقم (٦) الخاص بنتائج البعد الثالث المحور الثاني (الرقابة الادارية) نجد أنه حصل على وسط حسابي(٤.١١) أي أوافق حسب مقياس ليكرت الخماسي . اي ان غالبية المبحوثين يوافقون ما جاء بعبارات البعد الثالث المحور الثاني الرقابة الادارية .

(أولاً) تحليل ومناقشة نتائج المحور الاول: الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية

جدول رقم (٨)

الوسط الحسابي اختبار العينة الواحدة (**One- Sample Test**) لإجابات أفراد عينة الدراسة لمحور الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية

م	العبارة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الأهمية النسبية	القرار
1	الالتزام بالمتطلبات المهنية في تنفيذ مهام المراجعة الداخلية.	15.410	28	.000	89.0%	دالة احصائياً
2	الاستقلالية في أداء مهام المراجعة الداخلية.	11.687	28	.000	86.2%	دالة احصائياً
3	وجود خطة محددة لتنفيذ مهام المراجعة الداخلية.	13.104	28	.000	86.9%	دالة احصائياً
4	وجود نظام فعال لتقييم أداء المراجعة الداخلية بالمصرف.	10.667	28	.000	82.1%	دالة احصائياً
5	تشغيل أدلة المراجعة الداخلية بشكل سليم.	15.765	28	.000	84.1%	دالة احصائياً
6	تحقيق الجودة في معلومات التقارير المالية.	11.711	28	.000	83.4%	دالة احصائياً
7	إضافة قيمة تجاه تحقيق أهداف المصرف.	12.157	28	.000	82.1%	دالة احصائياً
8	متابعة مستويات الالتزام بقواعد الحوكمة بالمصرف.	10.075	28	.000	80.0%	دالة احصائياً
9	التفاعل بين مجلس الإدارة والمراجعين بالمصرف.	6.680	28	.000	79.3%	دالة احصائياً
10	المشاركة في أداء الخدمات الاستشارية للأطراف ذات العلاقة بالمصرف.	7.407	28	.000	76.6%	دالة احصائياً
11	تقديم تأكيدات مهنية عن الأداء التنظيمي بالمصرف.	10.075	28	.000	80.0%	دالة احصائياً
12	تقييم مصداقية المعلومات المتاحة عن مخاطر الأنشطة المصرفية.	9.617	28	.000	82.1%	دالة احصائياً
13	تقييم فاعلية الأداء المالي بالمصرف.	11.593	28	.000	84.8%	دالة احصائياً
14	ضمان دقة تقييم الخطط الموضوعة.	8.667	28	.000	77.9%	دالة احصائياً
15	المساهمة في تصميم وسائل الحماية اللازمة للموارد المتاحة.	7.703	28	.000	78.6%	دالة احصائياً
16	المساهمة في تطوير أداء المصرف.	11.711	28	.000	83.4%	دالة احصائياً
17	تعزيز مستوى ثقة المساهمين في تقارير المصرف.	11.618	28	.000	85.5%	دالة احصائياً
18	تقديم تأكيدات معقولة عن جودة أداء النظام المحاسبي بالمصرف.	11.621	28	.000	84.1%	دالة احصائياً
19	تقييم مستويات أداء إدارة المخاطر بالمصرف.	10.549	28	.000	82.8%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

بلغت قيمة اختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بعبارات بعد الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وقيمة متغيرات الدراسة

المعنوية (٠.٠٠٠) وهى اقل من مستوى دلالة (٠.٠٥) عند درجة حرية (٢٨) ومستوى دلالة ٥% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على ماجاء بعبارات بعد الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية.

(ثانياً) تحليل ومناقشة نتائج المحور الثاني: آليات الرقابة الداخلية:

١. عرض ومناقشة نتائج البعد الاول من المحور الثاني: الرقابة المحاسبية

جدول رقم (٩)

اختبار العينة الواحدة (**One- Sample Test**) لإجابات أفراد عينة الدراسة لمحور الرقابة المحاسبية

م	العبارة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الأهمية النسبية	القرار
1	يتم تسجيل الأحداث المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	10.587	28	.000	85.5%	دالة احصائياً
2	يتم الاعتماد على المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات.	7.616	28	.000	80.0%	دالة احصائياً
3	يتم فحص الدورات المستندية بشكل مستمر.	9.583	28	.000	82.8%	دالة احصائياً
4	يتم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بالمصرف.	4.770	28	.000	77.9%	دالة احصائياً
5	يتم توفير حماية كافية للأموال بالمصرف.	6.696	28	.000	82.8%	دالة احصائياً
6	يتم استخدام أصول المنشأة بناءً على اللوائح الموضوعة.	6.151	28	.000	80.7%	دالة احصائياً
7	يتم اجراء المقارنات الدورية بين القيم الدفترية والفعلية للأصول.	9.789	28	.000	85.5%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

بلغت قيمة اختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ماجاء بعبارات بعد الرقابة المحاسبية وقيمة متغيرات الدراسة المعنوية (٠.٠٠٠) وهى أقل من مستوى دلالة (٠.٠٥) عند درجة حرية (٢٨) ومستوى دلالة ٥% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على ما جاء بعبارات بعد الرقابة المحاسبية.

٢. عرض ومناقشة نتائج البعد الثاني من المحور الثاني: الضبط الداخلي

جدول رقم (١٠)

اختبار العينة الواحدة (**One- Sample Test**) لإجابات أفراد عينة الدراسة لبعد الضبط الداخلي

م	العبارة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
1	يتم تحديد مهام واختصاصات العاملين بالمصرف بشكل دقيق.	8.250	28	.000	82.8%	دالة احصائياً
2	يتم مراجعة أداء العاملين بالمصرف بواسطة النظراء.	4.372	28	.000	73.8%	دالة احصائياً
3	يتم أداء مهام العاملين بالمصرف بمستوى عال من الاستقلالية.	5.255	28	.000	76.6%	دالة احصائياً
4	يتم وصف دقيق للوظائف الادارية بالمصرف.	5.255	28	.000	76.6%	دالة احصائياً
5	يتم أداء العاملين لمهامهم بناءً على التفويض المتاح.	6.913	28	.000	82.1%	دالة احصائياً
6	يتم اخضاع العاملين بالمصرف لمعايير موضوعية.	3.994	28	.000	73.8%	دالة احصائياً
7	يتم تدريب العاملين بالمصرف بصورة مستمرة.	6.009	28	.000	79.3%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

بلغت قيمة اختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بعبارات بعد الضبط الداخلي وقيمة متغيرات الدراسة المعنوية (٠.٠٠٠) وهى أقل من مستوى دلالة (٠.٠٥) عند درجة حرية (٢٨) ومستوى دلالة ٥% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على ما جاء الضبط الداخلي.

٣. تحليل ومناقشة نتائج البعد الثالث من المحور الثاني: الرقابة الادارية

جدول رقم (١١)

الوسط الحسابي واختبار العينة الواحدة (**One- Sample Test**) لإجابات أفراد عينة الدراسة لمحور الرقابة الادارية

م	العبارة	ت . المحسوبة	درجات الحرية	المعنوية	الاهمية النسبية	القرار
1	يتم مكافأة العاملين بالمصرف.	5.304	28	.000	77.2%	دالة احصائياً
2	يتم قياس أداء العاملين وفقاً لمعايير محددة.	5.747	28	.000	73.1%	دالة احصائياً
3	يتم توافر وسائل لمتابعة أداء العاملين بالمصرف.	7.814	28	.000	77.9%	دالة احصائياً
4	يتم تشجيع الالتزام بالسياسات الموضوعة بالمصرف.	8.842	28	.000	82.8%	دالة احصائياً
5	يتم تخفيض معدلات حدوث مخالفات التعليمات.	8.844	28	.000	81.4%	دالة احصائياً
6	يتم التخطيط السليم لبناء الاستراتيجيات المختلفة بالمصرف.	5.883	28	.000	75.9%	دالة احصائياً
7	يتم اتباع اجراءات محددة تجاه تحقيق أهداف المصرف.	7.124	28	.000	80.0%	دالة احصائياً

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠٢٠م

بلغت قيمة اختبار(ت) المحسوبة لدلالة الفروق بين افراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بعبارات بعد الرقابة الادارية وقيمة متغيرات الدراسة المعنوية (٠.٠٠٠) وهى اقل من مستوى دلالة (٠.٠٥) عند درجة حرية (٢٨) ومستوى دلالة ٥% مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اجابات افراد العينة ولصالح الموافقين على ما جاء الرقابة الادارية .

(ثالثاً): تحليل الانحدار الخطي:

يعتبر مقياس لنوعية العلاقة بين متغيرين ، وفي كثير من الدراسات تكون العلاقة بين أكثر من متغيرين هي علاقة اعتماد (انحدار) ويعتبر الانحدار الخطي البسيط من الأساليب الإحصائية التي تستخدم في قياس العلاقة بين متغيرين على هيئة علاقة دالة، يسمى أحد المتغيرات متغير مستقل وهو المتسبب في تغير المتغير التابع والآخر متغير تابع، وتمثل هذه العلاقة بمعادلة الخط المستقيم .

١.تحليل الانحدار بين المتغيرات (الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والرقابة الإدارية)

جدول رقم (١٢)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغير الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و الرقابة المحاسبية

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	−1.061	−.711	.483	معنوية
$\hat{B}_1$	1.252	3.471	.002	معنوية
معامل الارتباط (R)	.555a			
معامل التحديد (R^2)	.309			
اختبار (F)	12.047	النموذج معنوي		
$\hat{y}$ =(1.139) + .709X_1				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم **(12)**

١. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل و الرقابة المحاسبية كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (٠.٦٣٧).

٢. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٤٠٥.)، هذه القيمة تدل على ان الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل يساهم بـ (٤١%) في الرقابة المحاسبية (المتغير التابع).

٣. بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (٨٠.٤٦٣) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠.٠٠٠).

٤. نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (1.139) وهي قيمة الرقابة المحاسبية عندما تكون الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية مساوية للصفر(انعدام الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية).

– في حين نجد قيمة معلمة الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية تساوي(709.) وقيمتها المصاحبة تساوي (٠.٠٠٠) وهي اقل من القيمة العرفية (٠.٠٥) وهذا يعني وجود علاقة دالة احصائياً بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و الرقابة المحاسبية

مما سبق يستنتج الباحث أن الفرضية الأولى للدراسة والتي نصت على أن: "هناك علاقة بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و الرقابة المحاسبية" قد تحققت.

٢.تحليل الانحدار بين المتغيرات (الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و الضبط الداخلي)

جدول رقم (١٣)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغير الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و الضبط الداخلي

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	−.362	−.230	.820	معنوية
$\hat{B}_1$	1.030	2.707	.012	معنوية
معامل الارتباط (R)	.462a			
معامل التحديد (R^2)	.213			
اختبار (F)	7.329	النموذج معنوي		
$\hat{y} = (1.139) + .709X_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم **(13)**

١. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل و الضبط الداخلي كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (٠.٦٣٧).

٢. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٤٠٥.)، هذه القيمة تدل على ان الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل يساهم بـ (٤١%) في الضبط الداخلي (المتغير التابع).

٣. بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F)(٨٠.٤٦٣) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠.٠٠٠).

٤. نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (1.139) وهي قيمة الضبط الداخلي عندما تكون الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية مساوية للصفر(انعدام الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية).

– في حين نجد قيمة معلمة الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية تساوي (709.)وقيمتها المصاحبة تساوي (٠.٠٠٠) وهي اقل من القيمة العرفية (٠.٠٥) وهذا يعني وجود علاقة دالة احصائياً بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و الضبط الداخلي

مما سبق يستنتج الباحث أن الفرضية الثانية للدراسة والتي نصت على أن: "هناك علاقة بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و الضبط الداخلي" قد تحققت.

٣.تحليل الانحدار بين المتغيرات : (الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و الرقابة الإدارية)

جدول رقم (١٤)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين متغير الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية والرقابة الادارية

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	.247	.214	.832	معنوية
$\hat{B}_1$	.889	3.195	.004	معنوية
معامل الارتباط (R)	.524a			
معامل التحديد (R^2)	.274			
اختبار (F)	10.208	النموذج معنوي		
$\hat{y}$ =(1.139) + .709X_1				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠٢٠م

يتضح من الجدول رقم **(14)**

١. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل و الرقابة الادارية كمتغير تابع، وذلك من خلال قيمة معامل الارتباط البسيط التي بلغت (٠.٦٣٧).

٢. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.٤٠٥)، هذه القيمة تدل على ان الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل يساهم بـ (٤١%) في الرقابة الادارية (المتغير التابع).

٣. بعد استخدام اختبار تحليل التباين وجد ان نموذج الانحدار الخطي البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (٨٠.٤٦٣) وهي دالة عن مستوى دلالة (٠.٠٠٠).

٤. نجد ان ثابت نموذج الانحدار تساوي (1.139) وهي قيمة الرقابة الادارية عندما تكون الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية مساوية للصفر(انعدام الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية).

– في حين نجد قيمة معلمة الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية تساوي (.709)وقيمتها المصاحبة تساوي (٠.٠٠٠) وهي أقل من القيمة العرفية (٠.٠٥) وهذا يعني وجود علاقة دالة احصائياً بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و الرقابة الادارية

مما سبق يستنتج الباحث أن الفرضية الثالثة للدراسة والتي نصت على أن: "هناك علاقة بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية و الرقابة الادارية" قد تحققت.

٥/ النتائج والتوصيات

من خلال البحث الميداني يخلص الباحث إلى النتائج والتوصيات التالية:

٥/١ النتائج:

١. يوجد اهتمام لدى المصارف السودانية لتفعيل الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية.
٢. يوجد اهتمام لدى المصارف السودانية لتفعيل الدور الحوكمي للرقابة الادارية.
٣. يوجد اهتمام لدى المصارف السودانية لتفعيل الدور الحوكمي للرقابة المحاسبية.
٤. يوجد اهتمام لدى المصارف السودانية لتفعيل الدور الحوكمي للضبط الداخلي.
٥. يوجد ارتباط طردي قوي بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وفاعلية أداء الرقابة الإدارية.
٦. يوجد ارتباط طردي قوي بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وفاعلية أداء الرقابة المحاسبية.
٧. يوجد ارتباط طردي قوي بين الدور الحوكمي للمراجعة الداخلية وفاعلية أداء الضبط الداخلي.

٥/٢ التوصيات:

توصل الباحث إلى عدة توصيات وهي:

١- الاهتمام بتقييم المراجعة الداخلية بالمصرف.
٢- تحسين جودة معلومات التقارير المالية.
٣- زيادة الفاعلية بين مجلس الإدارة والمراجعين بالمصارف.
٤- الاهتمام بتقديم تأكيدات مهنية عن الأداء التنظيمي بالمصارف.
٥- الحرص على تقييم مصداقية المعلومات المتاحة عن مخاطر الأنشطة المصرفية.
٦- زيادة المساهمة في تصميم وسائل الحماية اللازمة للموارد المتاحة.
٧- التركيز على المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات.
٨- الحرص على فحص الدورات المحاسبية بصورة مستمرة.
٩- الاهتمام بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بالمصارف.

١٠- الحرص على توفير الحماية للأموال بالمصارف.

١١- زيادة الاهتمام باستخدام أموال المنشأة بناء على اللوائح الموضوعة.

١٢- الحرص على تحديد مهام واختصاصات العاملين بالمصارف بشكل دقيق.

١٣- الاهتمام بمراجعة أداء العاملين بالمصارف بواسطة النظراء.

١٤- حث العاملين بالمصارف لأداء مهامهم بمستوى عال من الاستقلالية.

١٥- الاهتمام بعملية اخضاع العاملين بالمصارف لمعايير موضوعية.

١٦- العمل على تدريب العاملين بالمصارف بصورة مستمرة.

٦/ قائمة المراجع والمصادر :

١/٦ المراجع باللغة العربية:

- أحمد، معاذ الطيب، الرقابة الداخلية في تقويم الاداء في المصارف التجارية بالتطبيق على المصارف التجارية السودانية، الخرطوم، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، مج ١٢، ع ٤٨، ٢٠١٨م. ص ص ١٤٨-١٧٠.
- ادريس، آدم البشير المبارك، دور نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي والمحاسبي في مؤسسات التعليم العالي، مجلة العلوم الادارية، الخرطوم، جامعة افريقيا العالمية، العدد الثاني، ٢٠١٨م. ص ص ٩٣-١٥٤.
- البشاري، مصطفى نجم، أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإدارة العامة للمراجعة الداخلية لأجهزة الدولة ،مؤتمر المراجعة الداخلية الأول بالسودان،قاعة الصداقة ٢٠-٢١ يناير ٢٠٠٨)

- الحياري، عمر يوسف عبدالله ، الدور الحوكمي للمراجع الداخلي وأثره على جودة التقارير المالية "دراسة تطبيقية على بنك فيصل الاسلامي السوداني، (الخرطوم، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، كلية التجارة، مجلد ١٨(١)، ٢٠١٧م)، ص ص ٧٦-٩٣.
- الذبحاوي، حسن كريم وعلي، نور جابر محمد، الحوكمة المصرفية وانعكاسها على الداء المصرفي – دراسة عينة على المصارف التجارية الخاصة للمده (٢٠٠٥م – ٢٠١٥م)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ٢٠١٨م.
- السامرائي، محمد حامد مجيد ، أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية (عمان: جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، ٢٠١٦م)
- الطويل، عرفات أكرم عمر، تطبيق قواعد الحوكمة وأثرها على الإفصاح في التقارير المالية – دراسة ميدانية على البنوك التجارية العاملة في فلسطين، غزة، جامعة الأزهر، عمادة الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة، ٢٠١٨م.

- الطيب، عبدالمنعم محمد، آليات تطبيق الضبط المؤسسي في المصارف السودانية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد ١، ديسمبر ٢٠١٤م. ص ص ١-١٢.
- العفيفي، عبير محمد فتحي، معوقات عمل وحدات المراجعة الداخلية والآليات المقترحة لزيادة فعاليتها، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، ٢٠٠٧م، ص ٣.
- الغول، رشا، متطلبات الرقابة الداخلية في ظل قانون SOX وأثرها على أخذ المعلومات، القاهرة، مكتبة الوفاء القانونية، ٢٠١٣م.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، دليل الممارسات الجيّدة الدولية – تقويم وتحسين الرقابة الداخلية بالمنشآت، ترجمة وتعريب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، الرياض، شركة عسير، ٢٠١٣م.
- الأمين، أميمة حدباي الوسلة، دور الرقابة الداخلية في ضبط العمليات النقدية بالبنوك دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، السودان، جامعة شندي، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، رسالة ماجستير، ٢٠١٦م.
- أيوب، حيراوي، دور حوكمة الشركات في تعزيز نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية (بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، رسالة ماجستير، ٢٠١٣م)
- بدوي، عبد السلام خميس، أثر نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على تحقيق أهداف الرقابة (غزة: الجامعة الاسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، ٢٠١١م)
- حامد، موسى مهدي محمد، دور الآليات الرقابية للحوكمة في الحد من ممارسات التطويع المصطنع للأرباح المحاسبية ودعم الميزة التنافسية – دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية، الخرطوم، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة، ٢٠١٩م.
- حجازي، وجدي حامد، المعايير الدولية للمراجعة-شرح وتحليل، القاهرة، دار التعليم الجامعي، ٢٠١٠م.
- زرزور، عبدالحفيظ، دور المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة البنكية "دراسة حالة عينة من الوكالات البنكية بأم البواقي"، الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في المالية، والتأمينات وتسيير المخاطر، ٢٠١٦م، ص ٢٧.

- صالح، خالد محمد أحمد محمد، الرقابة الداخلية ودورها في الحد من مخاطر المراجعة في القطاع المصرفي السوداني من منظور المراجعين، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير، ٢٠٠٩م.
- عبدالرحمن، عبدالرحمن عبدالله و علي، صالح حامد محمد، الدور الحديث للمراجعة الداخلية في زيادة فاعلية إدارة المخاطر، (سوهاج: مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة ،جامعة سوهاج، العدد الثاني ،٢٠١٤م) ص ص ١٨١-٢١٤.
- عبدالعزيز، محمد صديق و خليل، عبدالرحمن عادل ، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة في سوق عمان المالي، (عمان، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال، رسالة ماجستير في المحاسبة ، ٢٠١٧م)
- عبدالله، أحمد حسن المبارك، تقويم أنظمة الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية في ظل المعالجات الالكترونية للبيانات، الخرطوم، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه،٢٠٠٩م.
- عبدالنور، بن داؤد محمد ، دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة الشركات "دراسة على عينة من الشركات في ولاية ورقلة"، (الجزائر، ورقلة، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في المحاسبة، ٢٠١٥م).
- عثمان، أبوبكر عثمان محمد، أثر فاعلية الرقابة المالية على تقويم الاداء المالي للبنوك التجارية السودانية، دراسة حالة بنك الخرطوم، السودان، جامعة شندي، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، رسالة دكتوراه، ٢٠١٦م.
- عدلان، اشراقة مهدي محمد، اثر الافصاح المحاسبي في التطبيق الفعّال لحوكمة الشركات في البنوك السودانية دراسة حالة: بنك فيصل الاسلامي السواني و البنك الاسلامي السوداني، السودان، جامعة شندي، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، ٢٠١٨م.
- علي، صالح حامد محمد و طه، مزمل عوض، مستوى قدرة اليات المراجعة في فاعلية هيكل الرقابة الداخلية بالمصارف السودانية، (الخرطوم: مجلة الدراسات العليا، المجلد ٥، العدد ٢٠، ٢٠١٦م) ص ص ٢٠٦-٢٣٤.
- علي، عبدالوهاب نصر و شحاته، السيد شحاته، مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات، القاهرة، الدار الجامعية، ٢٠٠٣م.

- عمارة، نوال بن، أبعاد الرقابة الداخلية وأهميتها في مصارف المشاركة (ورقلة، الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة، العدد التاسع، ٢٠٠٩م) ص ص ١٤٧–١٦٤.
- عوده، ريم راسم محمود، أثر الحوكمة وخصائص الشركات على الافصاح الاختياري: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين، (غزه، الجامعة الاسلامية، شئون البحث العلمي والدراسات العليا، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، ٢٠١٧م)
- عياش، عبدالوهاب احمد عبدالله مسعود، دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي، (صنعاء: مجلة جامعة الناصر، العدد الرابع،٢٠١٤م) ص ص ١٥٦–١٨٣.
- غاشوش، عايدة و لقيصر، مريم، دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية (قسنطينة، الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، ٢٠١١م)
- غالي، أشرف احمد محمد، دراسة تحليلية لدور التقارير لمنظومة الحوكمة في تدعيم الثقة بالتقارير المالية، (القاهرة: المجلة العلمية للدراسات التجارية والبحوث البيئية، كلية التجارة جامعة قناة السويس، المجلد ٤ ملحق، العدد ١، ٢٠١٣م) ص ص ١–٢٧.
- فضل، صديقة أحمد عبدالله محمد، الاتجاهات الحديثة للرقابة الداخلية ودورها في تحسين مستوى الحوكمة دراسة ميدانية على عينة من المصارف العاملة بالسودان، الخرطوم، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير، ٢٠١٨م.
- منصورة، سحنون، دور الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، جامعة محمد بوضياف–المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، ٢٠١٥م.
- ميلاد، اسامة علي، دور المراجعة الداخلية في تدعيم حوكمة الشركات، مصر، جامعة حلوان، كلية التجارة وادارة الاعمال، رسالة ماجستير، ٢٠١١م.
- نسمان ، إبراهيم اسحق، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة، (غزة: الجامعة الاسلامية، عمادة الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشوة، ٢٠٠٩م)

٢/٦ المراجع باللغة الانجليزية:

- Agbenyo, W., Jiang,Y. & Cobblah,P., "Assessment Government Internal Control Systems on Financial Reporting Quality in Ghana: A Case Study of Ghana Revenue Authority", (International Journal of Economics and Finance,, Canadian Center of Science and Education, Vol. 10, No. 11, 2018, pp. 40-50.
- Hoitash, R., Hoitash, U. & Bedard ,J., Internal Control Quality and Audit Pricing under the Sarbanes-Oxley Act. AUDITING: A Journal of Practice & Theory: May, Vol. 27, No. 1, 2008, pp. 105-126.
- International Standard on Auditing 315 (Revised 2019), Paragraph 12.m, p.9.
- Prayogo, B. & Agoes, S., "Role of Audit Regulation on The Effect of Corporate Governanceand Audit Quality on Earnings Management", (Ottawa, Canada, OIDA International Journal of Sustainable Development, Trisakti University - Faculty of Economic and Business, Tarumanagara University - Faculty of Economic and Business, Vol. 10, No. 10, 2017, pp. 53-66.
- Stewart, J. & Subramaniam, N., Internal audit independence and objectivity: emerging research opportunities, Managerial Audit Journal, Emerald Group Publishing Limited, Volume 25, Issue 4 , 2010,pp. 328-360.